العدد 3459 - السنة الثانية عشرة
الأربعاء 5 محرم 1441 - الموافق 4 سبتمبر 2019
Wednesday 4 September 2019 - No.3459 - 12 th Year

مسؤول إسرائيلي: نصرالله طلب وقفاً فورياً لإطلاق النار

«البرلماني العربي»: تصريحات نتنياهو تدلل على الهوية الإجرامية للمحتل

البرلمان العربي

رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية

■ الجامعة العربية تنتقد الانحياز الأمريكي للاحتلال الإسرائيلي
■ الحكومة الفلسطينية تطلق «العناقيد التنموية» لفك الارتباط بإسرائيل

عواصم – «وكالات»: دان رئيس الاتحاد البرلماني العربي، المهندس عاطف الطراونة، الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى التوسع في بناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية.

وأضاف الطراونة، وهو رئيس مجلس النواب الأردني، في بيان صادر عن الاتحاد البرلماني العربي، اليوم الإثنين أن «تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي في فرض السيادة اليهودية على جميع مستوطنات الضفة الغربية، تشكل عاملاً محرضاً ينذر بمزيد من العنف، وتدلل على هوية إجرامية للمحتل».

واعتبر أن «تلك التصريحات تقوض فرص السلام وتشكل خرقا واضحا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، القاضية بوقف الاستيطان»، مناشدا باسم الاتحاد دول العالم أجمع وحكوماته وبرلماناته بـ «تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية في مناهضة الظلم والاضطهاد، ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني بروح التضامن العالمي، عبر أشكال متعددة من المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل لإجبارها على الإذعان للقانون الدولي وأحكامه».

وأعرب عن «وقوف الاتحاد البرلماني العربي ودعمه الكامل لدولة فلسطين العربية»، مؤكدا أن «تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو لن تغير شيئا على أرض الواقع، طالما أن هناك قلب فلسطيني ينبض بالحياة، وسواعد تحمل راية المقاومة والتحدي، وعيون ساهرة مصرة على بقاء فلسطين أرضا عربية مقدسة».

من ناحية أخرى قال مسؤول أمني إسرائيلي، أمس الإثنين، إن أمين عام ميليشيات حزب الله حسن نصر الله، طالب بوقف فوري لإطلاق النار الأحد، إثر الهجمات الإسرائيلية الأخيرة ضد حزب الله في سوريا ولبنان.

وقال المصدر لصحيفة «تايمز أوف إسرائيل»، إن مناوشات الأحد الماضي، بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله، انتهت بسرعة بعد أن اتصل نصر الله مع وسطاء، بينهم رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، ومسؤولون من فرنسا ومصر والولايات المتحدة، لوقف القتال.

وقصف الجيش الإسرائيلي بأكثر من 100 قذيفة مدفعية مواقع لحزب الله، الأحد، بعد أن أطلق عناصر حزب الله عدة قذائف على قاعدة عسكرية إسرائيلية في الشمال.

وقال المسؤول الأمني للصحيفة: «تلقينا رسالة من ثلاث دول أخبرتنا بأنه ما من سبب للرد».

وأضاف «تواصلوا معنا. كان من الواضح لنا أن من وجهة نظر نصر الله، المهم إنهاء القتال، لأنه أراد وضع حد لذلك دون المساس بكرامته. خلاصة القول، أن حزب الله أرسل لنا رسالة بطالبنا من خلالها بوقف القصف».

وعلق رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، الاثنين على تبادل إطلاق النار، قائلا إن «الرجل الموجود في الخبأ في بيروت يعرف جيدا سبب وجوده في الخبأ»، في إشارة واضحة إلى نصر الله.

من ناحية أخرى انتقدت جامعة الدول العربية انحياز الإدارة الأمريكية للاحتلال الإسرائيلي ومحاولة تصفية قضايا الوضع النهائي بدءا من الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، ووقف تمويل الأونروا لإنهاء عملها.

وقال سعيد أبو علي الأمين العام المساعد للجامعة العربية رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة في كلمته، أمس الثلاثاء، في الاجتماع الطارئ لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة للاجئين، لمناقشة ملف تجديد تفويض عمل «الأونروا» وأزمتها المالية، إن الجمعية العامة للأمم المتحدة استمرت في تجديد تفويض الأونروا على مدار 71 عاما لعبت خلالها الوكالة دورا حيويا في تقديم خدمات جليلة للاجئين الفلسطينيين على صعيد الإغاثة، والتشغيل، وخدمات التعليم، والصحة لأكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني، وساهمت في تحقيق الاستقرار في المنطقة هو الامر الذي يجب أن يتواصل حتى تنفيذ القرار 194 حول حقوق اللاجئين الفلسطينيين.

ولفت إلى أن الإدارة الامريكية بالتنسيق مع إسرائيل تستهدف الوكالة، وتتهمها بأنها سبب تمديد قضية اللاجئين الفلسطينيين والتشكيك في إدارتها، وفي صفة اللاجئ الفلسطيني وتقود حملة لمنع تجديد تفويض الأونروا، أو تغيير ولايتها القانونية.

من جانبه، أكد أحمد أبو هولي، طالب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دائرة شؤون اللاجئين بخطة تحرك سياسية ودبلوماسية عربية لحشد الدعم السياسي للأونروا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما يضمن الأغلبية الكبيرة الساحقة من الأصوات عند التصويت لتجديد تفويضها في نوفمبر المقبل.

وقال إن الخطة المقترحة تقوم على تعرية الموقفين الأمريكي والإسرائيلي المعادي للأونروا، لمنع مخططها لإلغاء التفويض أو تغييره وتشكيل رأي عام عالمي ضاغط وداعم لتجديد التفويض الممنوح للأونروا عبر «حملة مناصرة ودعم للأونروا».

من جانب آخر أطلقت الحكومة الفلسطينية اليوم الثلاثاء، خطة «العناقيد التنموية» في الضفة الغربية، ضمن خطوات تقول إنها تسهدف فك صلتها تدريجيا بالاقتصاد الإسرائيلي.

وقال رئيس الحكومة محمد اشتية، إن إطلاق العمل بالعنقود الزراعي الأول تم من محافظة قلقيلية بتكلفة مبلغ 23 مليون دولار بالشراكة مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني والبلديات.

وأضاف اشتية، في حفل بالمناسبة في قلقيلية، أن «التنمية بالعناقيد تستند لاستراتيجية الحكومة الرامية إلى الانفكاك التدريجي من العلاقة التي فرضها علينا واقع الاحتلال الإسرائيلي وتعزيز المنتج الوطني والاعتماد على الذات».

وذكر أن «العنقود الزراعي يعني أن لا يكون هناك أرض في قلقيلية قابلة للزراعة إلا وتزرع، إضافة إلى استصلاح كافة الأراضي الأمر الذي سيصل بنا إلى الانفكاك عن الاحتلال، وخلق اقتصاد وطني يوفر فرص عمل، وخلق تنمية متوازنة».

ولفت إلى أن «خطة العنقود الزراعي بمعدها الأفقي ليست خطة زراعية فقط، وإنها تشمل أيضا المياه والمجاري والطرق والاتصالات، وكل ما هو أفقي بحيث تتشابك البنى التحتية في طولكرم مع قلقيلية، ومع نابلس وسلفيت وكل ما هو امتداد لهذا البعد».

وتدشن خطة العنقود الزراعي في قلقيلية خطة أوسع للحكومة للعناقيد التنموية، اعتمادا على الميزة التنافسية لكل محافظة، وحددت قلقيلية، وطولكرم، وجنين، عناقيد زراعية، ونابلس، والخليل عنقودين صناعيين، وبيت لحم عنقود سياحي، وأريحا عنقود زراعي صناعي سياحي، حسب مسؤولين فلسطينيين.

من جانب آخر أثار استمرار الخصومات التي فرضتها السلطة الفلسطينية على موظفيها في قطاع غزة، حالة من الغضب في صفوف الموظفين، خاصة وأن هذه الخصومات جاءت بعد تصريحات من رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، بأن الحكومة ستوحد نسب صرف رواتب الموظفين في قطاع غزة والضفة الغربية، وإنهاء التمييز الذي كان بينهم في نسبة الصرف.

وبدأت البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، صرف رواتب موظفي الحكومة الفلسطينية، حيث تم صرف ما نسبته 60% من قيمة الرواتب الشهرية، فيما تم استثناء غالبية الموظفين مما قيمته 50% من الراتب الشهري، كتعويض عن المستحقات المترصدة لديهم بعد عدم تمكن السلطة الفلسطينية من دفع الرواتب كاملة خلال الأشهر الستة الماضية في الضفة الغربية، في حين كانت الخصومات مستمرة على موظفي قطاع غزة منذ نحو 3 سنوات.

كما تواصل صرف أقل من نصف راتب لموظفي تفريغات 2005، وهو الموظفون الذين تزامن تعيينهم مع سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، بعد فوزها في انتخابات المجلس التشريعي عام 2016.

وعلى خلفية هذه القرارات، قرر عدد من أعضاء الإطار التنظيمي لحركة فتح، تقديم استقالاتهم احتجاجا على عدم مساواة موظفي قطاع غزة بزملائهم في الضفة الغربية، فيما أعلن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ومفوض التعبئة والتنظيم في قطاع غزة، أحمد حلس، عقد اجتماع عاجل للتنظيم خلال يومين، لمحاولة احتواء الموقف.

وقال حلس، في تصريحات صحافية، إن «الحكومة أعلنت أنه سيكون هناك مساواة بملف الرواتب بين الضفة وغزة، الأمر الذي لم يحدث، وإن الأمر لم يعد يحتمل، وهناك وعود كثيرة، لكن المصداقية بمن يُقدمها قد اهتزت».

وأضاف حلس «حتى الآن لا يوجد مساواة بين الموظفين في قطاع غزة ونظرائهم في الضفة الغربية، ومن يتحدث عن ذلك ليقدم لنا التوضيحات اللازمة».

وذكرت مصادر من حركة فتح، أن عضو المجلس الثوري لحركة فتح إياد صافي، قدم استقالته من الهيئة القيادية العليا لحركة فتح في المحافظات الجنوبية، احتجاجا على ملف الرواتب.

ودعا موظفون تابعون للسلطة الفلسطينية، لبدء احتجاجات تبدأ بإطلاق هاشتاقات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مناهضة لسياسة تمييز صرف الرواتب بين موظفي غزة والضفة الغربية، فيما أقدم أحد الموظفين المنتسبين لتفريغات عام 2005 على محاولة الانتحار، احتجاجا على سوء أوضاعه المعيشية، نتيجة عدم استلامه راتبه بشكل كامل.

لبنان يستدعي السفير التركي بعد اتهام عون للدولة العثمانية بالإرهاب

الرئيس اللبناني ميشال عون

بيروت – «وكالات»: اندلعت أزمة دبلوماسية بين لبنان وتركيا على خلفية تصريحات الرئيس اللبناني ميشال عون السبت الماضي، عن «إرهاب» تركيا ضد اللبنانيين في الحرب العالمية الأولى، الذي ردت عليه أنقرة ببيان رسمي اتهمت فيه عون بـ«تحريف التاريخ والهذيان».

وحسب موقع جنوبية اللبناني أمس الثلاثاء، ردت الخارجية اللبنانية على أنقرة، مؤكدة أن كلمة الرئيس عون تضمنت سردا للأحداث التاريخية التي واجهها لبنان في ظل الحكم العثماني، والتي تخطأها الشعبان التركي واللبناني اللذان يتطلعان إلى أفضل العلاقات السياسية والاقتصادية في المستقبل.

واستهجنت الخارجية اللبنانية طريقة التخاطب مع الرئيس اللبناني، مشيرة إلى أنه «مرفوض وشذان، وعلى الخارجية التركية تصحيح الخطأ، لأن العلاقات التركية اللبنانية أعمق وأكبر من ردة فعل مبالغ فيها، وفي غير محلها».

وكان الرئيس عون كتب سلسلة تغريدات عبر حسابه على «تويتر»، بمناسبة مئوية إعلان دولة لبنان الكبير، مهاجما الحقبة العثمانية في لبنان، قائلاً إن «كل محاولات التحرر من النير العثماني كانت تقابل بالعنف، والقتل، وإذكاء الفتن الطائفية، فإرهاب الدولة الذي مارسه العثمانيون على اللبنانيين خاصة خلال الحرب العالمية الأولى أودى بمئات الآلاف الضحايا، ما بين المجاعة، والتجنيد، والسخرة».

وبدورها، أدانت تركيا في بيان تصريحات الرئيس عون يوم الأحد، وقالت: «ندين بأشد العبارات ونرفض كليا التصريحات المبنية على الأحكام المسبقة، والتي لا أساس لها عن الحقبة العثمانية»، متهمة «الرئيس عون بتحريف التاريخ من خلال الهذيان، وتجاهله كافة الأحداث التي وقعت في عهد الاستعمار الذي يعتبر مصدراً لكافة المصائب التي نراها اليوم، ومحاولته تحميل مسؤولية هذه الأمور للإدارة العثمانية، ما هو إلا تجل مأساوي لحب الخضوع للاستعمار».

وعادت الخارجية اللبنانية الإثنين، للرد على البيان التركي، فطلبت من سفير أنقرة في بيروت الحضور اليوم الثلاثاء، إلى وزارة الخارجية، لسؤاله عن البيان التركي، والاستيضاح عن مضمونه.

الصفدي: أمن السعودية والإمارات من أمن الأردن

المالكي: اعتراض 3 صواريخ باليستية حوثية في سماء نجران

عنصر من الدفاع المدني السعودي يعاين سيارة تضررت من سقوط شظية صاروخ في نجران

عواصم – «وكالات»: دعا وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن مارتن غريفيث، إلى إنهاء الأزمة في اليمن بحل سياسي يعيد له أمنه واستقراره.

وأطلع غريفيث الصفدي عند لقائهما أمس الثلاثاء في العاصمة الأردنية عمان، على جهود بعثة الأمم المتحدة لإنهاء الأزمة، وأكد الصفدي تثمين الأردن لجهود الأمم المتحدة ودعمه ولدور بعثة الأمم المتحدة لليمن التي تستضيفها المملكة.

وشدد على ضرورة تكثيف الجهود لإنهاء الأزمة، التي تتفاقم تداعياتها الإنسانية عبر حل سياسي وفق المرجعيات المعتمدة، وأكد ضرورة تطبيق اتفاق استكهولم، واتفاق الحديدة، للوصول إلى حل سياسي، يعيد الأمن والاستقرار لليمن وينهي معاناة الشعب اليمني الشقيق.

واتفق الصفدي وغريفيث على ضرورة حل الخلاف وإنهاء التصعيد في عدن عبر الحوار الذي دعت له السعودية، وأكد دعم المملكة للمبادرة السعودية التي تهدف إلى وقف التصعيد في اليمن.

وأشار إلى إدانة الأردن لأي استهداف للسعودية، مشددا على أن أمن السعودية وأمن الإمارات، جزء من أمن الأردن، ومؤكدا تضامن المملكة مع الأشقاء في كل ما يتخذونه من خطوات لحماية أمنهم.

من ناحية أخرى اعترضت الدفاعات الجوية السعودية، أمس الثلاثاء، 3 صواريخ باليستية في سماء نجران أطلقتها الميليشيات الحوثية، وفق مصادر «العربية».

وكان المتحدث الرسمي باسم قوات تحالف دعم الشرعية في اليمن العقيد الركن، تركي المالكي، صرّح بأن قوات التحالف تمكنت صباح اليوم الثلاثاء من اعتراض وإسقاط طائرة بدون طيار (مسيّرة) أطلقتها الميليشيا الحوثية الإرهابية، المدعومة من إيران من (عمران) باتجاه المملكة، بحسب وكالة الأنباء السعودية (واس).

وأوضح العقيد المالكي أن «محاولات الميليشيا الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران بإطلاق الطائرات بدون طيار مصيرها الفشل، ويتخذ التحالف كافة الإجراءات العملياتية، وأفضل الوسائل للتعامل مع هذه الطائرات لحماية المدنيين والأعيان المدنية».

وبيّن العقيد المالكي – وفق واس – أن «المحاولات الإرهابية المتكررة مؤخراً من الميليشيا الحوثية الإرهابية هي نتيجة للخسائر الكبيرة في صفوف عناصرها الإرهابيين وعتادها ومعداتها، ومن خلال العمليات العسكرية التي ينفذها التحالف، وأن ما تقوم به من محاولات إرهابية وتضليل إعلامي يأتي لرفع الروح المعنوية لعناصرها الإرهابيين، مؤكداً استمرار قيادة القوات المشتركة للتحالف بتنفيذ الإجراءات الرادعة ضد هذه الميليشيا الإرهابية لتحييد وتدمير هذه القدرات وبكل صرامة، وبما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني وقواعده العرفية».